المـركـزية، ويحكم كلاً من القطرين، الاردني والفلسطيني، حاكم خاضع مباشرة للملك الذي يتولّى السلطة التنفيـذية والسلطة التشريعية المركزيتين، يعاونه فيهما مجلس وزراء مركزي ومجلس أمة مركزي يتكوّن من عدد متساو من الاعضاء لكل من القطرين. كما تكون للمملكة المتحدة قوات مسلّحة واحدة، قائدها الاعلى الملك[١٨].

هذا المشروع كان البـديل الاردني لكل من مشروع منظمة التحرير الفلسطينية لاقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، ومشروع بعض الشخصيات الفلسطينية لانشاء دولة فلسطينية متحدة مع اسرائيل، والمشروع الاسرائيلي لتأسيس ادارة مدنية في الضفة والقطاع مرتبطة بسلطات الاحتلال. والأهمّ من هذا، ان المشروع الاردني كان، في الواقع، الخطوة التمهيدية لحل منفرد تهيّأ الملك حسين لمفاوضة اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية عليه. وكما ذكر هنري كيسنجر، فانه تسلّم، في وقت لاحق، من العاهل الاردني وثيقة مبادىء لاجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، وعقد اتفاقية تتضمّن تعديلات في الحدود لصالح اسرائيل، شريطة الحاق قطاع غزة بالضفة والاردن، ووجود مراكز متقدّمة اسرائيليـة على طول نهـر الاردن، ومستعمـرات لاستخـدامهـا كأراضٍ عازلة على طول الحـدود الاردنية[١٩].

ومـا كان للمشروع الاّ ان يسعّـر النار المشتعلة على طريق العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية. فمنـظمـة التحـرير الفلسطينية، التي اجتمعت لجنتها التنفيذية في بيروت، بحضور قادة منظمات المقاومة ورئيس الاركان في جيش التحرير الفلسطيني، أصدرت، في اليوم التالي على اعلان المشروع، بياناً حادّ اللهجة تبنّت فيه موقفاً مناهضاً للمشروع، مستندة، في ذلك، الى «ان شعب فلسطين، وحده، وفي اجواء الحرية المطلوبة، هو الذي يقرّر مصيره ومصير قضيته». واعتبر البيان ان النظام الاردني «يـطرح نفسـه كرديف للعـدو الصهيوني»، وان المشروع لم يشر، «بأي اشارة جادّة، الى القضية المـركـزية، قضية التحرير»، وهو يسعى الى توليد «كيان هزيل»، وان النظام الاردني يمارس، بهذا المشروع، «دور الوسيط لفك عزلة الوحش الاسرائيلي واطلاقه على أمّتنا وبقية اقطارنا عبر ' مملكة، عربية ' الاسم والسواعد، اسرائيلية العقل والارادة»[٢٠].

ووجّهت المنظمة الى الملوك، والرؤساء، العرب مذكرة مطوّلة شرحت فيها الآثار السلبية للمشروع المقترح، على مختلف الصعد الفلسطينية، والعربية، وذكرت ان الشعب الفلسطيني، ممثلاً بحركة المقاومة، هو صاحب الحق في تقرير مصيره، وان المنظمة هي الممثل الشرعي لهذا الشعب باعتراف الدول العـربية والعديد من الدول الأجنبية. وفي مقابل ايفاد الملك حسين ممثلين له الى العواصم العربية، لتأمين تأييدها للمشروع، قام عرفات بجولة عربية مضادة، لشرح موقف المنظمة[٢١]. وجوبه المشروع الاردني بالرفض الكـامـل، أيضـاً، في المـؤتمر الشعبي الفلسطيني، وفي الدورة العاشرة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني.

وفي أواخر تشرين الثاني (نوفمبر)، حدث تطوّر سلبي آخر في العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، عنـدما اتهم الملك حسين المقاومة الفلسطينية بالتخطيط لانقلاب عسكري ضده، بمساعدة ليبيا. وكانت انباء صحفية، نُشرت في مطلع الشهر، أفادت بأن السلطات الاردنية اكتشفت محاولة انقلابية، واعتقلت نحو ٣٠٠ عسكري ومدني من المتهمين بالتخطيط لها، بينهم قائد كتيبة المدرّعات الرابعة بالوكالة، الرائد رافع الهنداوي. وقبل ذلك، كانت حركة المقاومة دأبت على اتهام الحكومة الاردنية بارسـال عنـاصر في مخـابـراتهـا الى لبنـان، لتنظيم عمليات تفجير تسيء الى العلاقات اللبنانية ـ